

قياس مدى التزام المراجعين في الجزائر بمعايير المراجعة المتعارف عليها دراسة تطبيقية

د/دردوي لحسن
جامعة بسكرة

د/لقليطي الاخضر
جامعة المسيلة

Abstract :

this paper aimed to measure the compliance auditors Algeria accepted audit standards and to achieve the objectives of this study was descriptive analytical, design a questionnaire was distributed to auditors and society number (120) was retrieved form (85) application form Which was study. The study concluded that the reviewers in Algeria adhere to generally accepted audit standards (General standards, standards, standards of field work report).

Keywords: auditing, auditing standards, commitment

الملخص :

هدفت هذه الورقة البحثية الى قياس مدى التزام مراجعي الحسابات بالجزائر بمعايير المتعارف عليها للمراجعة ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تم تصميم استبيان تم توزيعه على مجتمع المراجعين والبالغ عدده (120) استمارة وقد تم استرجاع (85) استمارة والتي تمت الدراسة عليها.

وقد توصلت الدراسة في ان المراجعين في الجزائر يلتزمون بمعايير المراجعة المتعارف عليها (معايير العامة ، معايير العمل الميداني ، معايير التقرير).

الكلمات المفتاحية: المراجعة ،

معايير المراجعة المتعارف عليها ، التزام

1- اشكالية الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لوظيفة المراجع في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي أعدتها إدارة الشركة، ولكي يحقق رأي المراجع هذا الهدف، لا بد أن تتوفر فيه الثقة كشخص مستقل وموضوعي في حكمه على عدالة القوائم المالية.

وتعتبر معايير المراجعة بمثابة المبادئ العامة التي تحكم عملية المراجعة، والتي يسترشد بها المراجع في تقييم عمله للتأكد من قيامه باستخدام إجراءات المراجعة المناسبة والتي يراها ضرورية في جميع مراحل عملية المراجعة. بدء من الإعداد لعملية المراجعة وانتهاء بكتابة التقرير.

وتظهر أهمية معايير المراجعة في ضوء الهدف الأساسي لمهنة المراجعة، والذي يتمثل في إضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية المنشورة. وفي حقيقة الأمر إن هذه المعايير لا يمكن لها أن تصل إلى ذلك الهدف مالم تكن واضحة ومطبقة بواسطة كافة المحاسبين والمراجعين الممارسين للمهنة. وتعتبر تلك المعايير على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمستخدمي التقارير والمعلومات المالية، مثل البنوك والموردين والحكومة، لأنها توضح لهم الكيفية التي تم بها الفحص الذي قام به المراجع والمسؤولية المهنية التي يتحملها.

ومن خلال ما سبق، يمكن صياغة السؤال الرئيس الذي يأتي هذا البحث للإجابة عليه كما يلي: مامدى التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها ؟

2- أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة الأهداف المتوخاة من معايير المراجعة المتعارف عليها ، باعتبارها حجر الأساس لنجاح مهنة المراجعة بهدف اداء الدور المنوط بها فالالتزام بتلك المعايير من طرف المراجعين له اثار ايجابية على مهنة المراجعين من اجل اضفاء الثقة وزيادة المصداقية لمهنة المراجعة

3- اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على درجة التزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها
- معرفة مدى وعي المراجعين بأهمية تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها .
- التعرف على اثر التزام المراجعين بالمعايير على مهنة المراجعة.

4-فرضيات الدراسة

- تتمثل الفرضية العامة للبحث فيما يلي: لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير المراجعة المتعارف عليها.
- اما الفرضيات الجزئية هي:
- الفرضية الجزئية الأولى، H_0 : لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير العامة للمراجعة.
 - الفرضية الجزئية الثانية، H_0 : لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير العمل الميداني.
 - الفرضية الجزئية الثالثة، H_0 : لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير التقارير العامة.

1- تعريف وتطور معايير المراجعة

الحاجة التي أدت إلى ظهور مراجع الحسابات أدت بالضرورة إلى وجود معايير أو قياسات تتحكم في عملية المراجعة، فالمعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة التي توجه فعل وعمل المراجع، بحيث تعتبر المعايير المرجع لأعمال المراجعين.

1-1 تعريف معايير المراجعة

لقد تضمنت أدبيات المهنة العديد من التعاريف منها:

- تعريف الذي قدمه هاورد ستيتلر (Howard Stettler) ومفاده: "تعد معايير المراجعة بمثابة مقاييس نوعية لأداء أعمال المراجعة، والأهداف التي يجب الحصول عليها من تنفيذ الإجراءات"¹.

- كما عرف ألفين أرينز (Arens Alvin) المعايير بأنها: "عبارة عن إرشادات عامة لمساعدة المراجعين على الوفاء بمسؤولياتهم المهنية، بما فيها إعتبار المؤهلات المهنية كالكفاءة والإستقلال ومتطلبات إعداد التقرير وقرائن الإثبات"²

- كما أورد أرنولد جونسون (Johnson Arnoldw) التعريف الذي نص عليه المعهد الأمريكي للمحاسبين المصرح لهم (AICPA)، على أنه: "المبادئ الأساسية لعملية المراجعة، تلك المبادئ التي تحكم طبيعة ونطاق وقرائن الإثبات التي يجب جمعها عن طريق إجراءات المراجعة."³

ومن خلال إستعراض التعاريف السابقة يلاحظ وجود سمات عامة لمعايير المراجعة أهمها:

-تعتبر معايير المراجعة نموذجاً للعمل المهني في المراجعة.
 -توضع معايير المراجعة من قبل المنظمات المهنية (الإجماع أو الأغلبية العامة) أو السلطة أو العرف.
 -تحدد معايير المراجعة المسؤوليات المهنية.
 -تتصف معايير المراجعة بالعموم، لأنها تمثل إرشادات عامة للمراجعين تشمل المبادئ الأساسية لعملية المراجعة.
 -تعتبر معايير المراجعة مقاييس الأداء المهني، لأنها تستخدم في الحكم على نوعية الإنجاز ومدى جودته.⁴

1-2 تطور معايير المراجعة

لم تنشأ معايير المراجعة من فراغ، بل كانت هناك تطورات متلاحقة في مهنة المراجعة القانونية من المراجعة المستندية الشاملة إلى المراجعة الإختيارية التي استدعت وجود معايير مراجعة مهنية.

ففي الفترة الأولى من تاريخ مهنة المراجعة كانت هناك حاجة قليلة إلى وظيفة إبداء الرأي، كما لم يكن هناك قوانين تتطلب إبداء الرأي عن القوائم المالية، فضلاً عن الإعتماد على جمهور المستثمرين في توفير الأموال كان محدوداً. وكانت المراجعة خلال هذه الفترة تنفذ بشكل أساسي تلبية لرغبة الإدارة التي تمتلك أيضاً المؤسسة لذلك كان كل إهتمام المراجع موجهاً نحو إكتشاف المخالفات والأخطاء والإحتيالات التي تقع من جانب العاملين بالشركة، وهذا ما تؤكد المؤلفات القديمة في مجال المراجعة إذ كانت تشير إلى أن هدف المراجعة الأساسي هو إكتشاف الغش والأخطاء الفنية المتعلقة بتطبيق المبادئ لذلك كان المراجع يركز على الفحص المستندي أكثر مما يفعله الآن، ومن جهة ثانية، تركزت المراجعة خلال تلك الفترة على فحص ومراجعة قائمة المركز المالي فقط لأنها القائمة المالية الوحيدة المنشورة وتحققاً لغرض إكتشاف الأخطاء والغش فقد كان الفحص يتضمن الفحص المستندي الكامل للعمليات المالية كما كانت المراجعة تعتمد كلياً على أدلة الإثبات الداخلية تقريباً.⁵

وتجسد التطور اللاحق لمهنة المراجعة في تطور هدف المراجعة من مجرد إكتشاف الغش والخطأ إلى إبداء الرأي أو تحديد مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية، وكان هذا التطور نتيجة لتطور بيئة الأعمال في العشرينات من هذا القرن عندما بدأت المؤسسات تعتمد بشكل

واضح على التمويل من جمهور المستثمرين على شكل أسهم مباحة لطرف ثالث لا يمارس وظيفة إدارية، أي بسبب نشوء الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة، وبداية تشكل المجتمع المالي من مساهمين ودائنين وبنوك وغير ذلك ممن لهم مصلحة في قوائم مالية تعرض بعدالة المركز المالي للمؤسسات ولنتائج عملياتها.

وإحدى الأسباب الأساسية الأخرى التي ساعدت في وضع معايير المراجعة كانت دعاوى المسؤولية القانونية التي كانت ترفع ضد المراجعين كي تطالبهم بتزويد أصحاب الأموال المستثمرة في شركة العميل بمعلومات مالية تعكس صدق وعدالة المركز المالي للشركة ولاسيما عندما يعتقد الدائنون بإهمال المراجع أو خداعه في القيام بعملية المراجعة.

لذلك كان للأسباب السابقة أثر مباشر على تطوير معايير المراجعة المقبولة عموما التي بدأ مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين بإصدارها عام (1939)، وأصبحت هذه المعايير فيما بعد خبير مرشد للمراجعين إذ أنها تحميهم وتحدد مسؤوليتهم عن اكتشاف الغش أو الخطأ كما تحدد الكيفية التي يمارسون بها عملهم بالشكل الذي تستخدم في الحكم على نوعية عمل المراجع وفيما إذا كان قد بذل العناية المهنية، أم لا، وكان مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants أول منظمة مهنية تصدر معايير مراجعة في العالم.

2- أهمية معايير المراجعة وعلاقتها بمسؤولية مراجع الحسابات

تعتبر معايير المراجعة في الوقت الحاضر على غاية من الأهمية نظرا للخدمات التي تقدمها والأهداف التي تحققها لكل الأطراف ذات الصلة بذلك، ولقد أدركت المنظمات المهنية هذه الأهمية المتعاظمة للمعايير لضرورة وجودها لاسيما بالنسبة للمراجعين الذين ترشدتهم وتوجههم في عملهم.

2-1 - أهمية معايير المراجعة

توفر معايير المراجعة إرشادات فنية ومعنية في جميع الأمور المتعلقة بمجالات عمل المراجع وسلوكه فهي:⁶

- تحدد المواصفات والمتطلبات الشخصية التي يجب أن تتوفر في المراجع نفسه ونوعية أدائه.

- تعتبر مقاييس لإلتزام المراجع بمبادئ المراجعة والأهداف العامة للمراجعة.

- تعتبر إرشادات تستخدم في تقييم الآخرين والحكم على عملهم.

- تختص بالمواصفات المهنية للمراجع وقدرته على الحكم على الأمور عند قيامه بالفحص واختبار إجراءات المراجعة وتستخدم في مراجعة معنية والطريقة التي تستخدم بها ومتى يتم استخدامها.
- تمد الهيئات التشريعية والمحاكم بتصور واضح عند درجة الأداء المهني المتوقع من المراجع وتساعد على تفهم محتوى تقاريره.
- توفر للمراجع أساس التقييم الذاتي في ضوء مسؤوليته المهنية.
- توفر للمشرف على عملية المراجعة معايير للتأكد من نوعية العمل الذي يقوم به الموظفون الذين يعملون تحت إشرافه وتقييم إمكاناتهم.
- تمثل أهدافا للمستوى المهني الذي يجب الوصول إليه بالنسبة للطلبة الذين يرغبون في الانضمام لمهنة المراجعة.

2-2 معايير المراجعة وعلاقتها بمسؤولية مراجع الحسابات

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تحظى بالقبول العام وقد جاءت هذه المعايير نتيجة لجهود الهيئات المهنية المختصة وتهدف معايير المراجعة إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة المراجعة وتعد بمثابة المقياس أو النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المراجع وقد عرف كوهلر (Kohler) المعيار بأنه: "هدف مرغوب ومطلوب تحقيقه أو نمط يتأسس بالعرف"⁷.

ومن الضروري أن يلتزم المراجع في أدائه لوظيفة المراجعة بمعايير متعارف عليها تكون هي الأساس الذي يستند إليه المراجع لتأكيد بذله العناية المهنية الواجبة وذلك حتى لا يتحمل مسؤولية في حال ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك. وقد عرفت لجنة القواعد الدولية المعيار المحاسبي بأنه: "قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي هذه الحكمة أو الإجتهد، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية"⁸.

كما أن للمعيار وظيفتين أساسيتين: فهو يعد من ناحية أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات المراجعة لمختلف الجهات، ومن جهة أخرى يعد وسيلة لتقييم الأداء المهني للمراجع بعد القيام بعملية المراجعة.

3- نطاق وأهداف معايير المراجعة

لقد وضعت معايير المراجعة حتى يستطيع الأشخاص الذين سيمارسون أعمالهم كمراجعين للحسابات تأدية واجباتهم على درجة عالية من الأهلية والمهارة التي تتطلبها المهنة وتوفر هذه المعايير لتقرير المراجع إمكانية الموثوقية ويجب أن تغطي معايير المراجعة كل جوانب عملية المراجعة حتى يتحقق لمن يعتمد على تقرير المراجع الاعتقاد بأن:

- المراجع أمين ونزيه وموضوعي ومستقل.
 - إن المراجع قد حصل على أدلة الإثبات الكافية.
 - فهم الرأي الذي عبر عنه المراجع.
- ويمكن القول بأن معايير المراجعة المطبقة في معظم دول العالم يمكن تقسيمها في ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

3-1 المجموعة الأولى المعايير العامة

وهي تتعلق بالتأهيل العلمي والعملية للمراجع واستقلالته وحياده وبذله للعناية المهنية الواجبة وهي معايير يجب تحققها قبل التعاقد على أي عملية مراجعة.⁹

3-2 المجموعة الثانية معايير العمل الميداني

وهي تتعلق بالتنفيذ الفعلي الميداني لعملية المراجعة من حيث التخطيط والإشراف وحصول المراجع على أدلة كافية تمكنه من إبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية محل المراجعة.

3-3 المجموعة الثالثة معايير إعداد التقرير

وتتعلق بطبيعة تقرير المراجع من حيث الشكل والمضمون وكيفية إعداد هذا التقرير والمبادئ التي يعد وفقاً لها ومسؤولية المراجع عن هذا التقرير. ويعد التزام المراجع بهذه المعايير في أدائه لوظيفة المراجعة الوسيلة التي تضفي الثقة على أن القوائم المالية قد روجعت وفقاً لمجموعة من المعايير المقبولة والمطبقة والتي تحظى بالقبول العام من جميع المعنيين. ويجب أن تشمل معايير المراجعة كل الجوانب المحيطة بعملية المراجعة حتى تؤدي مجموعة الوظائف الآتية:¹⁰

- تعد معايير المراجعة نموذجاً يقتدي به المراجع عند أداء واجباته المهنية وممارسة عمله.
- المعايير أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات عملية المراجعة للجهات المختلفة المستفيدة منها.

- تعد وسيلة لتقويم الأداء المهني.
- تحدد المتطلبات والمواصفات الشخصية المفروض توافرها في من يقوم بعملية المراجعة.
- تزيد الثقة في المراجعة وتقضي على أي منفذ يتسرب منه الشك في الإعتماد عليها كمهنة معترف بها.
- تساعد المعايير في جعل مهنة المراجعة ذات كيان مستقل والتي بدونها تصبح مزاوله المهنة وظيفة آلية.
- تحدد معايير المراجعة المواصفات الفنية لإعداد تقرير المراجعة وتبيان طبيعة ومحتويات هذا التقرير.
- توفر المعايير للمراجع أساساً موضوعياً للتقويم الذاتي في ضوء إطار المسؤولية المهنية.
- تعطي المعايير للهيئات التشريعية والمحاكم تصوراً واضحاً عن درجة الأداء المهني المتوقع من المراجع وتساعد هذه الجهات على تفهم المحتوى الفني لتقريره.
- تصبح مهنة المراجعة في غير المكان الملائم لها عند غياب المعايير منها مما يتيح الفرصة أمام الحكومات إلى سن التشريعات والتنظيمات التي تحول المهنة إلى وظيفة حكومية.
- تعد المعايير بمثابة المقاييس التي توضح مدى التزام المراجع بمبادئ المراجعة والأهداف العامة لها.
- تساعد المعايير في تعليم المهنة للمبتدئين، حيث تستخدم كأساس لإعداد الأجيال القادمة من المراجعين وتوضح الإطار العام لمسؤولياتهم المهنية.
- توفر معايير المراجعة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية الثقة في رأي المراجع حيث إن هذه المعايير تتسم بالموضوعية والقبول العام، وتوضح لهم الكيفية التي تم بها الفحص الذي قام به المراجع والمسؤولية التي يتحملها ودرجة الاعتماد على ما ورد في القوائم المالية من بيانات ومعلومات.

4-الدراسة الميدانية

في هذا المحور سيناقدش ويتم تحليل اجابات افراد عينة البحث على استمارة البحث

4-1- عينة الدراسة

ويقصد تحديد عينة الدراسة بـ 120، تم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة وفقا لجدول توزيع العينة رقم (1) الذي يظهر كذلك العدد الذي تم استرداده والبالغ 85 استبانة.

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة

المراجعون	
120	العينة
85	المستجيبين
% 70.83	نسبة الاستجابة

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الاستمارة

وكما يبين الجدول السابق، فقد بلغ عدد المستجيبين من المراجعين 85 ونسبة 70.83 % من أصل 120 مراجعا، وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة.

4-2- إستبانة الدراسة

وفي ضوء ما سبق، تم إعداد قائمة الاستقصاء بالاعتماد على الدراسات السابقة ومحتوى معايير المراجعة المتعارف عليها والتي تحتوي على مجموعة من العبارات تكون الإجابة عليها بالتدرج من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، مع إعطاء أوزان ترجيحية لكل إجابة، ومن خلال التحليل الإحصائي لإجابات المستقصى منهم على العبارات قدم تبويب قائمة الاستقصاء إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول (عبارة رقم 1-16): يهدف إلى قياس مدى التزام المراجعين بالمعايير العامة
- المحور الثاني (عبارة رقم 17-29): يهدف إلى قياس مدى التزام المراجعين بمعايير العمل الميداني
- المحور الثالث (عبارة رقم 30-44): يهدف إلى قياس مدى التزام المراجعين بمعايير التقرير.

4-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS)، في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا

على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها.

-المتوسط الحسابي

باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبانة، حيث تم اعتماد المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين.

-الإنحراف المعياري

وقد تم استخدام الإنحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

- إختبار (Ttest) لعينة مستقلة

- صدق وثبات الأداة:

وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة ولمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلا والمتمثل في مدى التزام المراجعين بمعايير المتعارف عليها، وقد تم استخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة بشكل عام 86,3 %، وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس.

4-5- خصائص عينة الدراسة

تم تقسيم خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، المؤهل العلمي

أ-الجنس

الجدول رقم (2) يقوم بعرض نسبة الذكور والإناث لعينة دراسة وهي موزعة كما يلي:

الجدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
79.16%	95	ذكر
20.84%	25	أنثى
100%	120	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أكبر من الإناث، حيث تمثل نسبة الذكور (79,16%) من أفراد عينة الدراسة أما نسبة الإناث فتتمثل (20,84%).

ب-العمر

يوضح الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر وهي موزعة كما يلي
الجدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة	التكرار	العمر
37.5%	45	أقل من 40 سنة
62.5%	75	أكبر من 40 سنة
100%	120	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول رقم (3) أن الفئة الأقل من 40 سنة تمثل (37.5%)، والفئة الأكبر من 40 سنة تمثل (62.5%)، مما يلاحظ أن أغلب أفراد العينة أكثر من (50%) يزيد سنهم عن 40 سنة فما فوق.

ج-المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (4) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي والذي تم تقسيمه الى ثلاث مستويات وهي موضحة في الجدول الموالي
الجدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
79.16%	95	ليسانس
20.84%	25	دراسات عليا
100%	120	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (4)، يتضح أنه أعلى نسبة تعود لحاملي شهادة ليسانس بنسبة (79.16%) ثم يليها حاملي شهادة دراسات عليا بنسبة (20.84%).

د-الخبرة

يوضح الجدول رقم (5)، توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة وهي موزعة كما

يلي :

الجدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
12.5%	15	أقل من 4سنوات
54.16%	65	4-10 سنوات
33.34%	40	أكثر من 10 سنوات
100%	120	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول أعلاه نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى ثلاث فئات تبدأ بأقل من أربع سنوات وتنتهي إلى عشر سنوات فأكثر، حيث بلغت أعلى نسبة 54.16% لفئة التي تقع بين أربع وأقل من عشر سنوات للعينة، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

4-6- اختبار فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات البحث في ثلاث فرضيات يتم اختبارها

أ- الفرضية الجزئية الأولى، H_0 : لا يلتزم مراجعي الحسابات

في الجزائر بمعايير العامة للمراجعة

جدول رقم (06): نتائج إختبار (T) لفئة مرجعي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف

المعياري

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	درجات الحرية	قيمة (T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
0,005	119	15,21	0,29	3,88	لا يلتزم مراجعو الحسابات في الجزائر بمعايير العامة للمراجعة

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (06) أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,88 بانحراف معياري 0,29، وقد بلغت قيمة t 15,21، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0,05،

ومن ثم ترفض فرضية البحث المتمثلة في: لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير العامة للمراجعة ، أي أن مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر يلتزمون بمعايير العامة للمراجعة نظر مراجعي الحسابات.

ب- الفرضية الجزئية الثانية، H_0 : لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير العمل الميداني.

بيِّن الجدول رقم (07) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري واختبار ستودنت student(t) لمجال إلتزام مراجعو الحسابات الخارجيين في الجزائر بمعيار التخطيط والإشراف لعملية المراجعة.

جدول رقم (07): نتائج إختبار (T) لفئة مراجعي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
لا يلتزم مراجعو الحسابات الخارجيين في الجزائر بمعيار العمل الميداني	4,19	0,17	45,72	119	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,19 بانحراف معياري 0,17، وقد بلغت قيمة t 45,729، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0,05، ومن ثم ترفض فرضية البحث المتمثلة في: لا يلتزم مراجعو الحسابات الخارجيين في الجزائر بمعايير العمل الميداني، أي أن مراجعو الحسابات الخارجيين يلتزمون بمعايير العمل الميداني لعملية المراجعة في الجزائر من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

ج- الفرضية الجزئية الثالثة، H_0 : لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير التقارير العامة.

جدول رقم (08): نتائج إختبار (T) لفئة مراجعي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير التقارير العامة.	4,01	0,35	14,54	134	0,000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,01 بانحراف معياري 0,35، وقد بلغت قيمة t 14,54، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0,05، ومن ثم ترفض فرضية البحث المتمثلة في لا يلتزم مراجعي الحسابات في الجزائر بمعايير التقارير العامة، أي أن مراجعي الحسابات الخارجين يلتزمون بمعايير التقارير العامة في الجزائر من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

خاتمة

ترجع أهمية معايير المراجعة إلى حاجة أعضاء المهنة إلى معايير أداء تشتمل على مختلف الجوانب المتعلقة بالمهنة وتحظى بالقبول العام بشكل يجعلها ملزمة ومحترمة من طرف كل ممارسي مهنة المراجعة وبالتالي زيادة ثقة المجتمع في هذه المهنة وفي الخدمات التي تقدمها.

ناقشت هذه الدراسة من خلال جانبها الميداني مدى التزام المراجعين في الجزائر بمعايير المراجعة المتعارف عليها عن طريق عرض استبيان على عينة مكونة من مراجعي الحسابات وقسم الاستبيان إلى ثلاث مجموعات، احتوت المجموعة الأولى على معايير العمل الميداني وقياس درجة الالتزام بها من طرف المراجعين في الجزائر، أما المجموعة الثانية احتوت على معايير العمل الميداني، أما المجموعة الثالثة تناولت درجة التزام المراجعين في الجزائر بمعايير التقارير ومن خلال قياس واختبار الفرضيات تم نفي الفرضيات (الفرضيات العدمية) وتم قبول الفروض البديلة أي ان مراجعي الحسابات في الجزائر يلتزمون بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

الهوامش:

¹ Howard ,Stettler, Auditing Principle, Newjersy, 1997.p:13.

²A Arens Alvin, James K Loebbecke, Auditing an Integrated Approach, Prentice-Hall, Newjersy, Second edition, 1980, p:14

³Johnson Arnoldw, Principles of Auditing, Newyork, Second edition,1956, p:10

⁴ محمد عبد الغني البهلول، موقف مهنة مراجعة الحسابات في سورية من معايير المراجعة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 1997، ص:10.

⁵ توماس وليام، ترجمة أحمد حامد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض، 1889، ص: 38.

⁶ محمد عباس حجازي، المراجعة الأصول العلمية والممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1981، ص: 33.

⁷Eric L Kohler, Dictionary for accounting, (athed), prentice Hall, India, 1972, P:40.

⁸ حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار حنين للنشر، الأردن، 1995، ص ص: 45-46

⁹ مدين إبراهيم الطابط، مدى تبنى معايير المراجعة المقبولة عموماً كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص: 22.

¹⁰ ماهر موسى درغام، رأفت حسين مطير " إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في فلسطين: دراسة ميدانية على قطاع غزة"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 28، العدد الأول، 2008، ص: 58.